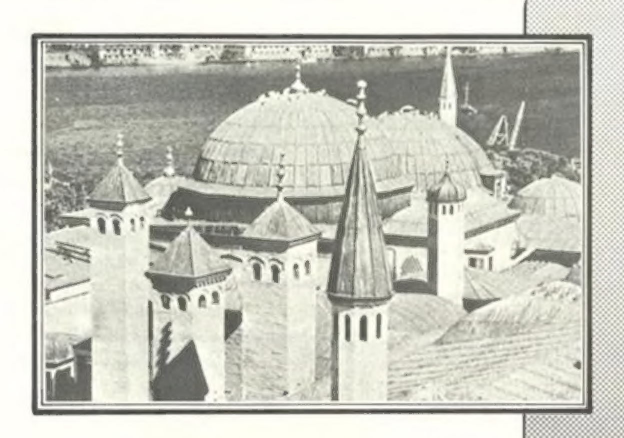


النظم الإدارية العثمانية

في البلدان العربية

وأثرها في العلاقات العربية العثمانية
١٥١٧ / ١٧٩٨م

بقلم الدكتور : عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم

١ ـ الدولة العثمانية ومنطقة الشرق الاسلامي :

ا ـ تمهيد :

إن معالجة النظم الإدارية العثمانية في البلدان العربية، تحتم بادئ ذي بدء، الإشارة إلى أحداث السيطرة العثمانية على هذه البلدان، والعوامل التي دفعت بالعثمانيين إلى الاتجاه نحو المنطقة العربية والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

إن أحداث التاريخين العثماني والعربي على السواء في مطلع القرن السادس عشر، أصبحت تحتم الاتجاه العثماني نحو منطقة الشرق الاسلامي؛ حيث أن الدولة العثمانية، أصبح موقفها منذ بداية القرن في الجبهة الغربية الأوروبية دفاعياً أكثر منه هجومياً، وكان عليها أن تبحث عن ميادين جديدة للنشاط والتوسع، وهذا موقف يتفق مع المنطق التاريخي؛ فلكل دولة مدى معين في التوسع. ودولةٌ مركزها القسطنطينية، من المعقول أن يقف مداها عند المجر. ومن هنا حتمت أحداث التاريخ العثماني، على السلطان سليم الأول (١٥١٢ ـ ١٥٢٠)، ومن بعده ابنه سليمان القانوني (١٥٢٠ ـ ١٥٦٦)، الاتجاه نحو المنطقة العربية الاسلامية[١]. لتوجد التوازن في تكوين الدولة، وتزيد من حجم رعاياها المسلمين، فضلاً عن ضم الأماكن المقدسة الاسلامية إليها، مما يرفع من مكانتها الاسلامية ويعطي لتحركاتها نحو الشرق شرعية في مواجهة الأخطار والتهديدات الصليبية البرتغالية والأسبانية.

أما أحداث تاريخ الشرق الاسلامي، التي حتمت الاتجاه العثماني نحو الشرق، فتتمثل في محاولة الدولة الصفوية، نشر المذهب الشيعي في العراق، وآسيا الصغرى، واستعمال أسلوب العنف والقسوة مع أتباع المذهب السني[٢]، وفي الزحف الأوروبي البرتغالي الصليبي نحو حدود الشرق الإسلامي، وتطويق منافذه البحرية، في جنوب البحر الأحمر ومدخل الخليج العربي[٣]، وفشل القوة الاسلامية في المنطقة، بزعامة الدولة المملوكية، في صد هذا الخطر، بعد أن حلت الهزيمة بقوتها البحرية، في معركة ديو "Diu"، البحرية عام ٩١٥ هـ /١٥٠٩ م[٤].

وإزاء هذا الخطر الصليبي المحدق بالعالم الاسلامي، تحتّم على الدولة العثمانية، كقوة إسلامية كانت في أوج قوتها؛ أن تقف في وجه هذا الخطر، وتحمي السواحل الإسلامية.

والواقع أن كل هذه العوامل سواء المتعلقة منها بالدولة العثمانية أم بمنطقة الشرق الإسلامي؛ هي في الواقع الدوافع الرئيسة وراء الاتجاه العثماني نحو الشرق(٥). وهي التي حتمت على السلطان سليم أن يدفع بقواته إلى مناطق الأحداث، وأن يتخذ الموقف المناسب من كل حدث، فأوقف التوسع نحو الغرب الأوروبي أو جمده، وأسرع مستغلاً الأحداث التي كانت تدور في المنطقة العربية، فكان اتجاهه أولاً نحو العراق حيث الخطر الصفوي، ثم اتجه نحو الكتلة المملوكية، ووضع حداً لأحداث هذه المنطقة كما سنرى فيما يلي:

ب ـ أحداث الاتجاه العثماني نحو الشرق:

ونتيجة لتطور أحداث منطقة الشرق الإسلامي، فإن أول صدام في المنطقة حدث بين العثمانيين والصفويين، استجابة لنداء السنّة للسلطان سليم لانقاذهم من الضغط الشيعي الواقع عليهم، وانتهى اللقاء الذي حدث بين القوتين الصفوية والعثمانية في معركة جالديران (Jaldiran)، في ٢٣ أغسطس ١٥١٤م، بانتصار العثمانيين، وتوغلهم في داخل أملاك الدولة الصفوية، والاستيلاء على عاصمتها تبريز، ولكن السلطان سليم رأى أن الحكمة السياسية تستدعيه لظروف عديدة إخلاء العاصمة الصفوية والارتداد عنها، بعد أن حققت له معركة جالديران القضاء على مخططات الدولة الصفوية ضد السنة في العراق، ومنطقة الاناضول الشرقية، وضم هذه المنطقة كلية إلى أملاك الدولة العثمانية، فضلاً عن ضم منطقتي ديار بكر، ومرعش إلى الحوزة العثمانية في عام ١٥١٥ م، وكانت هذه المناطق ذات فوائد اقتصادية واستراتيجية هامة للدولة، ومع ذلك فإن أمر العراق لم يخلص نهائيًا للدولة العثمانية إلا في عهد السلطان سليمان القانوني عام ١٥٣٤ م(٦).

كذلك حتمت ظروف المنطقة في عام ١٥١٦م، الصدام بين الكتلتين السنيتين العثمانية والمملوكية، وفي أول لقاء في سهل مرج دابق، في شمال حلب، في **٢٣ أغسطس ١٥١٦م**، انتصرت القوة العثمانية، على قوة الدولة المملوكية، التي فقدت سلطانها في تلك المعركة، وأراد السلطان سليم إنهاء النظام المملوكي بطريق سلمي، فعرض على السلطان المملوكي الجديد، أن يظل حاكماً على مصر وجنوب بلاد الشام تحت السيادة العثمانية[٧]، ولكن رفض السلطان طومان باي لهذا العرض، جعله يواصل عملياته الحربية مستغلاً الخيانة التي ظهرت في صفوف المماليك، حتى وصل إلى مشارف القاهرة، وكان لقاؤه مع القوة المملوكية في معركة الريدانية في **٢٣ يناير ١٥١٧م**، وانتصاره على هذه القوة، ثم كان دخوله القاهرة في **٢٦ يناير ١٥١٧م**، وبصحبته الخليفة العباسي «المتوكل» لإضفاء الشرعية على استيلائه على عرش السلطنة المملوكية، ومما لا ريب فيه أن معركة الريدانية، تعتبر من أهم المعارك الحاسمة في تاريخ مصر والشرق؛ حيث أنها قررت مصير الدولة المملوكية والشعوب العربية التي كانت خاضعة لنفوذها[٨].

فقد تلى دخول السلطان سليم القاهرة، إعلان شريف مكة، تبعية الحجاز للسلطة الجديدة، التي أصبحت بيدها مقدرات الأمور في مصر، وهي السلطة العثمانية حيث أن الحجاز آنذاك كان لا يرتبط بدولة معينة، أو بسلطة معينة في مصر، وانما يرتبط بمصر ذاتها، بصرف النظر عن الحكومة، أو الدولة القائمة فيها، مادامت السلطة الجديدة، تقدم لشريف مكة ريع الأوقاف المحبوسة على الحرمين الشريفين وعلى فقراء مكة والمدينة، وتؤمن من وصول قافلة الحج التي تأتي من مصر، والتي كان أهل الحجاز يهتمون بها كثيراً، لما تحمله لهم من الخيرات؛ ولذا فانه عندما سقطت دولة المماليك في يد العثمانيين، كان من الطبيعي أن يتبع ذلك إعلان الحجاز تبعيته للسلطة الجديدة، وهذا ما فعله «الشريف بركات» الذي أرسل ابنه «الشريف جمال الدين محمد أبو نمي» إلى السلطان سليم، حاملاً إليه تهاني والده، ومفاتيح الحرمين الشريفين، كدليل على إقراره بالسيادة الجديدة؛ فأكرم السلطان سليم وفادة «أبي نمي» وأعطاه

تفويضاً بحكم والده، واحتفلت مكة بعودة «أبي نمى» وقرأ التفويض على الناس، وخطب في الحرمين باسم السلطان سليم، وبذلك دخل الحجاز سلماً في حوزة السيادة العثمانية(٩).

وفي إطار أحداث الشرق التي تساق للاتجاه العثماني نحو المنطقة الإسلامية وحماية سواحلها من الخطر الاستعماري البرتغالي، دخل اليمن بادئ الأمر، تحت السيادة العثمانية سلما، وصارت الخطبة في اليمن باسم السلطان سليم، ثم حدثت بعد ذلك اضطرابات في اليمن ضد الحاكم العثماني، وتغلبت الإمامة الزيدية على داخلية اليمن، وسارت الأحداث في سبيلها المضاد للحكم العثماني، حتى نجح الامام الزيدي «المؤيد بالله محمد بن القاسم» من إخراج العثمانيين من اليمن كلية وإقامة الدولة الزيدية على أنقاض الحكم العثماني(١٠).

وإذا كانت أحداث تاريخ منطقة الشرق الإسلامي، في مطلع القرن السادس، حتمت على الدولة العثمانية الاتجاه نحو هذه المنطقة، وضمها إلى حوزة أملاكها، كذلك فان أحداث تاريخ منطقة المغرب الإسلامي في شمال أفريقيا، منذ بداية القرن السادس عشر، أصبحت تحتم على الدولة العثمانية وبخاصة بعد أن أصبحت تجاور هذه المنطقة منذ استيلائها على مصر **١٥١٧م**، أن تلقي بثقلها لحماية شمال أفريقيا الاسلامي، من الأخطار التي أصبحت تحدق به، وقد تمثلت هذه الأخطار في اشتداد الصراع الذي كان قائماً بين الإسلام والمسيحية، في الحوض الغربي للبحر المتوسط على دول المغرب العربي؛ حيث أن خطة أسبانيا في تلك الفترة، كانت قائمة على غزو المغرب العربي، بعد أن استطاعت التخلص من آخر دولة عربية إسلامية في الأندلس **١٤٩٢** م. هادفة بذلك تعقب المسلمين الذين هاجروا من الأندلس إلى موانئ المغرب العربي، واتخذوا منها مراكز لحركة الجهاد البحري وشن الغارات المتواصلة ضد سواحل أسبانيا، محاولين إثارة بقايا المسلمين وتشجيعهم على الثورة، ضد السلطات الأسبانية؛ لذا فان أسبانيا عملت على مطاردة هؤلاء المهاجرين، وتكررت حملاتها على السواحل المغربية، في الحوض الغربي للبحر المتوسط، في **أعوام ١٥٠٥م، ١٥٠٨م، ١٥٠٩م، ١٥١٠م**، وتمكنت هذه الحملات من الاستيلاء على كثير من ثغور المغرب العربي، نتيجة للتفكك السياسي الذي كان

يسود منطقة المغرب آنذاك، والذي سهل للأسبان في الفترة من **١٥٠٩ : ١٥١٥** م السيطرة على أهم موانىء الجزائر ومراكش[١١]. في تلك الأثناء كانت الدولة العثمانية كقوة إسلامية، قد أخذت تزداد قوة واتساعا وعظم شأنها نتيجة لدخول **دمشق ١٥١٦** م، **والقاهرة ١٥١٧** م، وبرزت كأكبر قوة إسلامية، يجب عليها أن تتولى أمر الدفاع عن الدويلات الإسلامية في شمال أفريقيا ضد الخطر الأسباني؛ ولذا فإنها استجابت لنداء «خير الدين باربا روسا» الذي خلف أخاه «بابا عروج»، في عمليات الجهاد البحري ضد الأسبان، والذي طلب في عام ١٥١٨ م من السلطان سليم العثماني معاونته عسكرياً، لصد الخطر الأسباني، فقام السلطان سليم بإرسال ألفين إليه من جنود الانكشارية، «وسمح له بتجنيد الأهالي في الأناضول نفسها، حتى تمكن من مواجهة الأخطار الاستعمارية»، ويعتبر هذا الاتصال بين خير الدين والسلطان سليم، وقيام التعاون بينهما بداية انضمام إقليم المغرب الأوسط إلى الدولة العثمانية، أو اتحاده معها.

ومن استقراء أحداث الصراع الأسباني المغربي، اتضح أنه منذ قيام هذا التعاون، فان انتصارات الأسبان في الموانىء الواقعة شرقي «مدينة الجزائر» أصبحت قليلة الأهمية لانحصار الغزوات الأسبانية بين «قوات الجزائر في المغرب، وقوات الدولة العثمانية الموجودة في المشرق»، ومنح السلطان سليمان العثماني خير الدين لقب «بيكلر بيك افريقية» كما منحه لقب «قبودان باشا»، وأعطاه القيادة العامة للأساطيل العثمانية، وقام «خير الدين» بتوحيد أقطار شمال أفريقية واحتل تونس، وطرد منها «المولى حسن» حليف الأسبان، ومنذ أن صد خير الدين الهجوم الأسباني على الجزائر **١٥٤١** م، صار رئيساً لدولة متحدة مع الأمبراطورية العثمانية، وأصبحت دولته في المغرب، بمثابة الحارس الأمامي للأمبراطورية العثمانية، في غرب البحر المتوسط[١٢]، وفي عام **١٥٥١** م، تمكن مراد أغا من تخليص طرابلس» من يد الأسبانيين، وفرسان القديس يوحنا، كما استطاع «**العلج علي**» تصفية القواعد الأسبانية في تونس **١٥٦٩** م، بعد أن نجح في هزيمة الحفصيين في سهل باجة، واحتل «**تونس**» وفر السلطان الحفصي «**أبو العباس أحمد**» ولجأ إلى الأسبان في «**حلق الوادي**» فأخذ العلج علي البيعة من أهل تونس للسلطان العثماني، ونصب

على تونس، أحد قواده «رمضان» وأبقى معه حامية عثمانية وفي عام **١٥٧٤م** استطاع العلج علي، إخراج الأسبانيين وحلفائهم الحفصيين من تونس، وبصورة نهائية، عن طريق التعاون بين قواته، وبين قوات سنان باشا. وبذلك امتد النفوذ العثماني، نتيجة لعملية الاتحاد بين أقاليم المغرب العربي والدولة العثمانية حتى حدود الجزائر الغربية.

وقد حاول كل من «**صالح ريس**» و«**حسن ريس بن خير الدين**»، مد النفوذ العثماني إلى شواطئ المحيط الأطلسي، ووصلت جهودهما حتى «**فاس**» ولكن الخوف من تحرك القوات الأسبانية المرابطة في «وهران» هو الذي عاق هذه الحركة، رغم التعاون الذي وجد بين قوات الجزائر، وعدد من الرؤساء، والقادة البحريين الموجودين في موانئ المغرب الأقصى، وبخاصة يحيي ريس «الذي عرف باسم «**سيد المضيق**» لاتخاذه أحد الخلجان في شمال المغرب قرب «**الحسمية**» قاعدة له[١٣].

هكذا كان رجال البحر هم الوسيلة الفعالة، في مد النفوذ العثماني، في بلاد المغرب الأقصى، الذي لم يمنعه من الانضمام إلى هذه الكتلة الإسلامية إلا ظروفه الخاصة.

٢ ـ الحكم العثماني للبلاد العربية :

أ ـ التقسيم الإداري الذي وضعه العثمانيون :

حاولت الدولة العثمانية، أن تسير في حكم البلاد العربية التي خضعت لنفوذها، بأسلوب يتناسب وطبيعة هذه البلاد وعاداتها وتقاليد أهلها، ونظم الحكم التي كانت سائدة فيها من قبل، وفي نفس الوقت تتناسب وفلسفة الحكم العثماني ذاته.

وهدف هذه الدراسة ليس هو تتبع أجهزة النظم الإدارية العثمانية في الولايات العربية، واحداً بعد الآخر، وإنما رصد الملامح العامة لهذه النظم والفلسفة التي كانت تقوم عليها، وأثرها على العلاقات العربية العثمانية، ولذا يجب بادئ ذي بدء أن نشير إلى أن هدف كل من السلطان

سليم، واضع الأسس الأولى لأنظمة الحكم التي طبقت في الولايات العربية، وابنه السلطان سليمان، واضع قوانين هذه الأنظمة، وإعطائها السمة القانونية التشريعية، هو الابقاء في المحل الأول، على الأنظمة التي كانت سائدة في هذه الولايات، ولهذا فان عامل المحافظة منذ البداية، كان هو العامل الأساسي في الإدارة العثمانية التي طبقت في هذه الولايات، ووجهت الأنظمة الحكومية إلى الابقاء على الأحوال التي كانت سائدة(١٤).

وفي إطار تحقيق هذا الهدف، وضع العثمانيون تقسيماً إدارياً للبلاد العربية التي خضعت لسيادتهم عرف بنظام الأيالات، أو الولايات، أو الباشويات، وطبقاً لهذا النظام قسمت بلاد الشام إلى ثلاث ولايات هي: ولاية حلب، ولاية دمشق، ولاية طرابلس، وكان لكل ولاية استقلالها التام عن الأخرى، وقد أدخلت على هذا التقسيم عدة تعديلات خلال الحكم العثماني، حتى أصبحت ولايات بلاد الشام هي: حلب، دمشق، طرابلس، صيدا، أو عكا، التي نقل مقرها إلى بيروت ١٨٤٠م(١٥).

أما مصر: فقد جُعلت ولاية متميزة، من ولايات الدولة العثمانية، بل كانت واحدة من الولايتين المتميزتين في الدولة العثمانية كلها وهما: مصر، والأناضول.

وقسم العراق إلى أربع ولايات هي: بغداد، البصرة، الموصل، شهرزور.

أما الحجاز فقد بقي تحت حكم الأشراف، مع إنشاء ولاية به قاعدتها «جدة» عرفت بولاية الحبش، اعتبرت بمثابة قاعدة للحكم العثماني في الحجاز والبحر الأحمر كما اعتبر اليمن في الفترات التي خضع فيها للحكم العثماني، بمثابة ولاية عثمانية، بينما بقي تحت سيطرة الإمامة الزيدية في الفترات الأخرى(١٦).

أما المغرب العربي، فقد تكونت فيه ولايات ثلاث: تخضع للنفوذ العثماني هي حسب تكوينها: الجزائر، طرابلس، تونس(١٧).

وقد كانت كل ولاية تقسم بدورها إلى عدد من الوحدات الإدارية والمالية الصغرى مثل: القرية، والناحية، والقضاء.

ب ـ وظائف الدولة في النظم العثمانية:

من خلال هذه التقسيمات الإدارية، التي وضعها العثمانيون للمنطقة العربية أداروا هذه الولايات، حسب الفهم الذي تكون لديهم للوظائف، والتي كانت في رأيهم تنحصر في وظائف معينة، يجب ألا تتعداها وهي:

١ ـ مهمة الدفاع عن الولايات، ضد الأخطار الخارجية، والحفاظ على الأمن والاستقرار في داخلها؛ مما استلزم وجود قوات في كل ولاية، أطلق عليها اسم قوات «الحامية العثمانية»، حددت اختصاصاتها للمشاركة في حكم الولاية بهذه المهام، دون أن تتعداها، وإن لم تلتزم قوات الحامية بتنفيذ هذه الاختصاصات المخولة لها بل تعدتها إلى كثير من الأمور[١٨]، كما سنرى.

٢ ـ تحصيل الأموال الأميرية، أي الضرائب الحكومية، وقد استلزم القيام بهذا الأمر، من وظائف الدولة، وجود جهاز مالي في التنظيم الإداري، في كل ولاية كان يرأسه «الدفتردار» الذي كان يصدر بتعيينه فرمان سلطاني، لأهمية وظيفته، وكان يعاونه عدد ضخم من الموظفين والكتبة لتنظيم الشئون المالية في كل ولاية[١٩].

٣ ـ الفصل في الخصومات التي كانت تنشب بين السكان، وهذا استلزم الاهتمام بالنظام القضائي في كل ولاية، والذي كان يرأسه قاضي القضاة، أوكما تطلق عليه وثائق المحاكم الشرعية «قاض عسكر أفندي»[٢٠].

تلك أهم الأمور التي رأى العثمانيون أنها تمثل وظائف الدولة والرئيسة؛ أما فيما عداها من خدمات عامة كالاهتمام بالتعليم ومؤسساته، والاهتمام بالمؤسسات الصحية وغيرها، فقد اعتبرت

الدولة الاهتمام بهذه الأمور، خارج نطاق مسئولياتها فتركت أمر القيام بها للأفراد والهيئات والجماعات، وقد ساعد هذا الفهم لمسئولية الدولة من جانب العثمانيين الولايات العربية، ان تحتفظ بثقافاتها وتقاليدها، وبالكثير من أنظمة الحكم التي كانت قائمة بها قبل فترة الحكم العثماني[٢١].

جـ ـ الجهاز الإداري ودوره في تطبيق النظم العثمانية:

كان يأتي على رأس الجهاز الإداري في كل ولاية الباشا، أو الوالي، الذي كانت مهامه الاشراف العام على إدارة الولاية، وقد حدد قانون نامة ع مصر «على سبيل المثال، اختصاصات باشا مصر بالعمل على «تجنب إهمال الرعايا، وشئون الأموال السلطانية، ولا تفوته لحظة لا يجد فيها، ويسعى كما ينبغي لحفظ المملكة وحراستها، وتأمين الرعايا ورعايتهم «ويمنع ظلم شخص لشخص، أو اعتدائه عليه[٢٢] وكما هو واضح فانها مهمات تنسجم تماماً وفهم السلاطين العثمانيين لوظائف الدولة.

وإلى جانب الباشا، وجد الديوان كجهاز مساعد في إدارة دفة الأمور في الولاية، وفي مصر أنشئ الديوان، أو المجلس، منذ بداية الفترة العثمانية، وحدد «قانون نامة ع مصر»، في **٩٣١هـ/١٥٢٥م**، دورات انعقاده بأربع دورات أسبوعياً، وقد أنيطت بالديوان اختصاصات كثيرة ومتنوعة أهمها: البت في محاسبة الباشا عند نهاية مدته، أو عند عزله، والنظر في التزاعات التي كثيراً ما كانت تحدث بين رجال الحامية والأمراء والمماليك، والنظر في قضايا الالتزامات وإسقاطاتها، وغير ذلك من الأمور التي تعرض عليه في كل دورة[٢٣].

أما الإدارة المالية فكما سبقت الإشارة، فإن أمر إدارتها كان بيد الدفتردار ومعاونيه من الموظفين والكتبة، وقد كان يقوم بهذه المهمة في بداية العصر العثماني، في مصر ناظر الأموال الذي خُول سلطات واسعة في إجراء عملية جمع الأموال الأميرية وتنظيمها، فقد نص «قانون نامة ع مصر» على أن «يعمل ناظر الأموال، بما يراه أولى وأنفع في تحصيل الأموال السلطانية،

فإن ولاية مصر ونواحيها في عهدة عمالها الذين يتصفون بالدقة .. وبعد أن يعين أمناء وكتاباً حسبما تقتضيه الظروف، يقوم بتحرير دفتر المقاطعات بالشرح والتفصيل، مسجلاً فيه مقدار العمال والأمناء والكتاب، وما ورد في دفاتر الارتفاع بخصوص القرى المباعة وبكم بيعت، بالإضافة إلى أسماء الأمناء والكتاب والعمال، ثم يبعث به إلى الأبواب العالية، موقعاً ومهوراً»[٢٤].

ونظراً لأهمية منصب الدفتر دار، فانه كان كثيراً ما تولى منصب «قائمقام» الباشا في حالة خلو منصب الباشوية سواء بعزل الباشا أو بوفاته. إلى أن يأتي الباشا الجديد، وقد شغل الأمراء المماليك هذا المنصب عندما ازداد نفوذهم، وأصبحوا يسيطرون على إدارة البلاد سيطرة فعلية[٢٥]. وقد وجدت بعض الاختلافات في تنظيم هذه الأجهزة الإدارية، من ولاية عربية إلى أخرى مثل نظام «الدايات» في ولايات الجزائر وتونس، الذي طبق بعد فترة من بداية السيطرة العثمانية كما أن الديوان في ولاية الجزائر، كان له تكوين خاص. ثم كان نظام «البايات»، الذي طبق في تونس. كما أن ولاية طرابلس كان لها جهازها الإداري الذي يتسق والأنظمة التي كانت سائدة في الولايات الأخرى إلى حين أن ولي أمرها «**أحمد القرمانلي ١١٢٣هـ/ ١٧١١م**، مؤسس الأسرة القرمانلية التي ظلت تحكم حتى عام **١٨٢٥م**»[٢٦].
وبذلك: فان وظائف الأجهزة الإدارية في كل ولاية، كانت أحياناً تتحدد طبقاً لأسلوب الأجهزة الإدارية المتعددة. ومدى انسجامها أو اختلافها فيما بينها. دون التقيد بالاختصاصات التي حددت لها في الأوامر والمراسيم، وأصبح أمر التنظيمات قاصراً على تسجيلها في الأوراق، وبخاصة بعد عصر السلطان سليمان الذي اتسم بالقانون، لسنه القوانين والتشريعات الخاصة بتنظيم نظم الحكم والإدارة في أرجاء الأمبراطورية العثمانية: ولكن كل جهاز من أجهزة الإدارة سعى بعد عصر سليمان، إلى ضمان الحصول على امتيازات خاصة بأفراده، مما أدى إلى اختلال نظم الحكم وتدهورها، ونشوب ثورات الجند في كثير من الولايات العربية، ومعاناة الرعايا من أمر هذه الثورات[٢٧]. كذلك نجد أن من الأمور التي أضعفت من سلطة الحكم

العثماني تداخل الاختصاصات بين الهيئات الحاكمة في الولاية، حتى بدأ زمام الأمور منذ الربع الأخير من القرن السادس عشر يفلت من يد الولاة الذين كانو يعدون رأس هذه الأجهزة، وبدأت الاضطرابات، وبدأت أنظمة الحكم تصاب بالضعف، حتى أن الوالي «في داخل ولايته، كان يحد من قدرته على الإشراف الفعال عدد من الإدارات المختلفة، يبدو من الواضح أنها قد وضعت للحيلولة دون ممارسة أي شكل من أشكال الإدارة المباشرة»، كذلك أصبحت سلطانه على أفراد الحامية الموجودين في ولايته واهية[٢٨].

وإذا كان هدف الدولة من إيجاد الهيئات الإدارية المساعدة، هو إيجاد التوازن بين هذه الأجهزة، إلا أنها لم تستطع أن توفر هذا التوازن إلى أمد طويل، مما أدى إلى حدوث كثير من حوادث العنف والمنازعات بين القوى المحلية وأجهزة الإدارة، واكتفت الحكومة المركزية إزاء هذه الأحداث، بعزل بعض الباشوات أو معاقبتهم، واستبدال البعض الآخر بولاة جدد، دون اتخاذ أي موقف جدي من بقية أجهزة الإدارة في الولايات، مما أضعف من النظم الإدارية بصورة ملحوظة، وجعلها تتراجع إلى مرحلة الظلال. أمر آخر أضعف من قدرة الأجهزة الإدارية في الولايات العربية، هو الأسلوب الذي أصبحت المناصب الإدارية والقضائية والدينية تمنح على أساسه، فقد أصبحت تمنح بالحظوة والرشوة، وأصبحت تعرض في المزاد، مما جعل كثيراً من الشخصيات الضعيفة تصل إلى هذه المناصب، وبالتالي لم تستطع أن تحكم قبضتها على زمام الأمور، مما شجع القوى المحلية على العصيان والخروج على القانون. ولم يستطع الباشوات التصدي لأبطال المفاسد التي كانت تحدث من جانب أجهزة الإدارة في ولايتهم، بل أن بعضها كان يتغاضى عن هذه المفاسد نظير رشوة ما، تدفع لهم[٢٩].

وقد استشرى أمر هذه المفاسد، حتى وصل إلى القضاء، فأصيب كثير من القضاة بخراب الذمم وزيفوا الأحكا . رغم كثرة الأوامر التي صدرت لتحذيرهم عن ارتكاب مثل هذه الأمور، وكذلك فانه كما هو ثابت لنا من وثائق المحاكم الشرعية، فان الأحكام لم تعد تنفذ

بجدية، وقد انعكس أثر ذلك على أحوال الولايات بصفة عامة[٣٠] حيث أصبحت النظم الإدارية العثمانية في الولايات العربية إسمية وسطحية. لأن السلاطين بعد عهد سليمان القانوني، أحدثوا تغييرات في القوانين والأوامر التي كانت سائدة، بل ولم يرحبوا بأية فكرة حول هذا التغيير، على اعتبار أن أساليب الحكم البسيطة، أصلح لكل الحكام والمحكومين، مع التمسك بأحكام الشريعة الإسلامية أساساً لهذه الأساليب[٣١].

والواقع أن الولايات العربية، في ظل النظم الإدارية التي أوجزنا سماتها يمكن أن يقال إنها خضعت لنظم إدارية، لم تكن على المستوى الذي يكفل لأهل هذه الولايات الأمن والطمأنينة والاستقرار، فساءت أحوالها وضعف أهلوها[٣٢] ومما ضاعف من سوء أحوال أهالي الولايات العقبات التي واجهت الجهاز الإداري في تطبيق النظم العثمانية، والتي سنعالجها فيما يلي:

د ـ العقبات التي واجهت النظم العثمانية

لا شك أن النظم الإدارية العثمانية، اصطدمت في مرحلة تطبيقها، بكثير من العقبات، التي حدّتْ من فاعلياتها، وعاقت تطبيقها بالصورة المرسومة لها، ويأتي على رأس هذه العقبات:

أولاً: العربـان

وجد داخل كل ولاية عربية، أو على أطرافها، بعض القبائل العربية الحاكمة أياً كان نوعها موقفاً مضاداً، وفي مصر على سبيل المثال، فان السلطة العثمانية أدركت منذ البداية، موقف العربان العدائي، ولذا فان قانون نامة مصر، نبه إلى خطورة هؤلاء العربان، ووضع زواجر لأعمالهم، وقرر أسلوب العقاب الذي يفرض عليهم[٣٣]. ولكن سلطان القاهرة، كما هو ثابت من وثائق المحاكم الشرعية، ومن المصادر المعاصرة، لم تستطع أن تطبق أحكام «قانون نامة مصر» عليهم، وظلوا يمثلون عنصرا معاكسا للإدارة، رغم المحاولات الكثيرة التي بذلت من

جانب حكومة القاهرة لوضع حد لتعدي هؤلاء العربان، وأعمالهم الخارجة على القانون[٣٤] وقد سجل رجال الحملة الفرنسية صورة تفصيلية ومتكاملة لأعمال هؤلاء العربان، ضد الفلاحين، وضد الإدارة العثمانية، تؤكد تماماً ما ذهبنا إليه، وكذلك كان موقفهم في الولايات العربية الأخرى[٣٥].

لهذا فان الدولة العثمانية، عمدت في كثير من المناطق، وبخاصة في بلاد الشام إلى خلق سناجق وراثية خاصة، وأوجدت حكومات شبه مستقلة، في بعض المناطق، لا تدفع للدولة أية ضرائب، كما تركت في مصر السيطرة للعناصر المملوكية، بهدف مواجهة أعمال هؤلاء العربان ولكن استقراء أحداث الفترة، يجعلنا نعتقد أن أسلوب الدولة إزاء هؤلاء العرب الرحل من ناحية، والأكراد من ناحية، وعدم اتباعها سياسة محددة إزاء مواقفهم المضادة[٣٦] كان من نقاط الضعف التي تؤخذ على الحكم العثماني في الولايات العربية.

ثانياً: الزعامات المحلية

من الصعوبات التي واجهت تنفيذ النظم العثمانية، بروز بعض الزعامات المحلية في الولايات العربية، ومحاولاتها اكتساب امتيازات خاصة بها، ودخولها في صراعات مع السلطة المركزية في الولاية والتي يمثلها الباشا أو الوالي، وبذلك فقد التوازن في إدارة الولايات، والذي هدفت قوانين السلطان سليمان إلى إيجاده، وطبقاً للمصادر المعاصرة فان ظاهرة الصراعات بين هذه القوى المحلية، وبين السلطة العثمانية، منذ بداية القرن السابع عشر، أصبحت ظاهرة عامة في كل الولايات العربية، سواء في المغرب أو في المشرق. فبروز المماليك في مصر وسيطرتهم الفعلية على السلطة دون الباشا وفرض نفوذهم على أوجاقات الحامية العثمانية، من الأمور التي تفيض المصادر المعاصرة بسرد أحداثها[٣٧]. كذلك ترصد لنا هذه المصادر أحداث الدور الذي لعبته الزعامات المحلية في بلاد الشام، فدور أسرة آل العظم في دمشق والمناطق المجاورة، والأشراف في حلب، وظاهر العمر في فلسطين، من الأمور التي سطرت تفاصيلها في هذه المصادر،

وكذلك الأمر بالنسبة لدور الأمامة الزيدية في اليمن، والأشراف في الحجاز والمماليك في العراق.

أما ظهور الزعامات المحلية في ولايات المغرب العربي، فقد تمثل في قيام أسرات حاكمة في هذه الولايات، مثل الأسرة الحسينية في تونس، والأسرة القرمانلية في طرابلس ونظام «الدايات» في الجزائر[٣٨].

ومما لا شك فيه أن بروز هذه الزعامات والأسر المحلية، على مسرح الحياة السياسية في الولايات العربية، أدى إلى اضعاف أجهزة السلطة العثمانية في الولايات، وعاقها عن تنفيذ مهامها. ومما ضاعف من خطورة هذه الزعامات المحلية على النظم العثمانية، نشوب الصراعات بين أحزاب كل زعامة في الولاية التي وجدت فيها، مما أزعج الباب العالي، وجعله غير قادر على اتباع سياسة ثابتة إزاء هذه الزعامات، بل إن الباشوات في بعض الولايات، أصبحوا مجرد متفرجين على الأحداث التي تنشب في ولاياتهم، ولم يستطيعوا هم ولا الأجهزة المساعدة لهم، تنفيذ أحكام القوانين والنظم التي كان منوط بهم القيام بتنفيذها[٣٩].

ثالثاً: ثورات جند السباهية

أصبح جند السباهية، الذين كانوا يتكونون أساساً، من ثلاث فرق، من فرق الحامية العثمانية (**الجمليان ـ التفكجيان ـ الجراكسة**) يمثلون منذ الربع الأخير من القرن السادس عشر، عقبة من العقبات التي تحد من تنفيذ النظم العثمانية على وجهها السليم[٤٠]؛ فقد كان العمل الأساسي المنوط بهؤلاء الجند، هو حفظ الأمن في الريف، ومساعدة رجال الإدارة، في جمع الأموال الأميرية المقررة على القرى، وصد هجمات العربان على هذه القرى، ومراقبة زراعة الأراضي، والمحافظة على مياه الري، وحسن توزيعها، ولكن هؤلاء الجند، استغلوا نفوذهم، والوظائف المخولة لهم في الريف، وفرضوا لأنفسهم على أهل القرى ضرائب غير مشروعة، أبرزها ضريبة «الطلبة» أو «**حق الطريق**» **التي أفاض المعاصرون في وصفها**، **بل ووضعوا**

مؤلفات كاملة عنها؛ لأن هؤلاء الجند بالغوا في فرضها وفي مقاديرها التي أصبحت تفوق مقادير الضرائب الأميرية، وصاروا يفرضونها على «الفلاحين والمزارعين، في ساير الأقاليم، وعلى العالين والبطالين، وصاروا يضاعفونها في كل سنة من السنين، إلى أن زادت على أموال المقاطعات»[41] ولما حاول الباشوات الوقوف في وجه هذه المظالم التي كان يرتكبها هؤلاء الجند لم يستطيعوا ذلك، وقاموا بثوراتهم المتعددة في وجه هؤلاء الباشوات وهددوا بعضهم، وقتلوا البعض الآخر، وأعلن هؤلاء الجند تحديهم لكل من تسول له نفسه الوقوف في وجه أعمالهم العدوانية، وانتشرت هذه الثورات في أرجاء الدولة العثمانية، وأصبحت ظاهرة عامة في كلّ الولايات[42]؛ مما عاق تنفيذ أحكام النظم العثمانية بصورة واضحة.

٣ ـ أثر النظم العثمانية في العلاقات العربية ـ [illegible]

مما لا ريب فيه أن النظم العثمانية، التي وضعها العثمانيون لإدارة الولايات العربية لعبت دورها في تشكيل العلاقات العربية ـ العثمانية، سواء بالإيجاب أو السلب. ونظراً لما اتسمت به هذه النظم ـ كما سبقت الإشارة ـ من سطحية، واستعلائية، وكون أن الحكم كان غير مباشر، فقد ترتب على ذلك أن تأثير هذه النظم في الجوانب المختلفة للعلاقات العربية ـ العثمانية، كان محدوداً للغاية، ولم تكن هذه العلاقات على درجة كبيرة من القوة والترابط والعمق، ومن استقراء أحداث الفترة العثمانية في الولايات العربية، تتضح لنا هذه الحقيقة، في الجوانب المختلفة، ونوجز ذلك فيما يلي:

ـ الآثار السياسية

حدث نتيجة لسطحية النظم العثمانية من ناحية، واستعلائية الأجهزة الإدارية المنفذة لهذه النظم من ناحية أخرى، أن وجدت عزلة سياسية بين الحكام والمحكومين، حالت دون التقارب بين الفئتين، وحدوث التأثير السياسي المطلوب، واكتفت الدولة بفرض سيادتها الاسمية على

الولايات، قانعة بمظاهر هذه السيادة من وجود «والٍ» عثماني، على رأس الولاية، وسك العملة باسم السلطان، وإرسال الجزية السنوية، والدعاء للسلطان الحاكم على منابر المساجد في خطب الجمعة والعيدين، دون محاولة إيجاد تأثير سياسي للدولة على أهالي الولايات العربية، وقد أتاحت هذه السطحية، التي لازمت النظم العثمانية، الفرصة للزعامات المحلية، أن تُكوّن لنفسها نفوذاً سياسياً واسعاً، داخل الولايات التي وجدت فيها، وأن تسلب من الباشوات العثمانيين وأجهزة الإدارة الأخرى، كل مظاهر السلطة السياسية، وقد تمثلت هذه الظاهرة في المماليك في مصر والعراق، وآل العظم في ولاية الشام والمناطق المجاورة، والأكراد في شمالي العراق والشام، وظاهر العمر في فلسطين والإمامة الزيدية في اليمن، بل إن بعض هذه الزعامات، استطاع تأسيس أُسر حاكمة، مثل الأسرة السعودية، في شبه الجزيرة العربية، والأسرة الحسينية في تونس، والأسرة القرمانلية في طرابلس، والدايات في الجزائر(٤٣). ولكن من الملاحظ من استقراء أحداث حركات هذه الزعامات المحلية، أن الوشيجة الدينية كان لها تأثيرها، في محاولة إبقاء نفوذ الدولة الأسمى، قائماً على هذه الولايات؛ لأن هذه الحركات «لم تستهدف الانفصال عن الدولة والاستقلال بحكم بعض الأقاليم الاسلامية، وإنما كانت في لحمتها وسداها، تهدف إلى الانفراد بحكم الولاية مع بقائها داخل نطاق الدولة العثمانية(٤٤)»؛ فتذكر لنا المصادر على سبيل المثال أن علي بك الكبير رغم طلبه المساعدة العسكرية من روسيا، وسكه العملة ـ ولو بأسلوب ملتو باسمه ـ فإنه لم يعلن استقلاله عن الدولة، بل إنه أنزل العقاب بخطيب مسجد الداودية بالقاهرة، لأنه دعا له مع السلطان في خطبة الجمعة(٤٥). وهنا نجد أن الرابطة الدينية تلعب دورها في الابقاء على السيادة العثمانية قائمة، فان الأنظمة رغم سطحيتها، فان بناءها على قواعد الشريعة الإسلامية، كان من أهم الأسس التي أطالت حكم الدولة العثمانية للولايات العربية؛ ومن هنا كان تأثير النظم الإدارية التي وضعها العثمانيون لحكم الولايات العربية على العلاقات العربية ـ العثمانية، في الجوانب السياسية ضئيلاً، فلم تترك هذه النظم بصماتها السياسية في الولايات العربية ولم تحاول أن تذيب مجتمعات هذه الولايات في جسم الدولة سياسياً، بل

قادت إلى تكوين زعامات محلية، حاولت أن تقسم كيانات منفصلة سياسياً عن كيان الدولة، وقد عملت القوى الاستعمارية منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، على مساندة هذه الكيانات المحلية مما أضعف من كيان الدولة وسيادتها، ولذا نجد أن تأثير النظم العثمانية على الجانب السياسي في العلاقات العربية ـ العثمانية كان سلبياً أكثر منه إيجابياً.

ب ـ الآثار الاجتماعية:

تذكر لنا المصادر أن العثمانيين منذ بداية عهدهم في الولايات العربية، كانوا يميلون إلى الاندماج الاجتماعي، ولكن الأسلوب الاستعلائي الذي اتبعته السلطة العثمانية حد من حدوث هذا الاندماج الاجتماعي، على الوجه الذي كان يجب عليه؛ فمن الثابت أن العثمانيين عقب دخولهم مصر أقبلوا على الزواج من المصريات، ولكن السلطان سليم أمرهم بالامتناع عن هذا الأمر وأصدر أمراً إلى جميع قضاة مصر، بعدم عقد مثل هذه الزيجات، ومع ذلك استمر العثمانيون في الزواج بالمصريات، فأصدر السلطان سليم أمراً (أن كل من تزوج بامرأة من نساء أهل مصر يطلقها. وإلا يشنق من غير معاودة. فمنهم من طلق زوجته. ومنهم من أبقاها في عصمته)[٤٦] ورغم القيود الاستعلائية التي وضعتها الأنظمة العثمانية على حدوث عملية الاندماج الاجتماعي، فإن وثائق المحاكم الشرعية، تثبت لنا بصورة واضحة أن عملية الانصهار والاندماج هذه عن طريق التزاوج بين العثمانيين والمصريات والشاميات والمغربيات من ناحية، وبين المصريين والشاميين والمغاربة والتركيات من ناحية أخرى، ظلت تحدث طوال العصر العثماني[٤٧] وإن كانت في نطاق أضيق مما يحدث بين الفئات الأخرى. ولكنها كظاهرة ظلت تحدث على أية حال.

ولكن الظاهرة الاجتماعية التي يجب مناقشتها، والتي حدثت لسطحية الحكم العثماني واستعلائية الأجهزة العثمانية. وكذلك للفهم القاصر لوظيفة الدولة في النظم العثمانية؛ هي ظاهرة العزلة الاجتماعية التي أصيبت بها مجتمعات الولايات العربية، فالنظم العثمانية لم تتغلغل

في حياة الجماهير، ولم تعد الجماهير بحاجة إلى الاتصال المباشر بالسلطات العثمانية للتعامل معها، وأصبح نظام الطوائف، هو المؤثر في حياة الجماهير، وهو الذي يدير أمورها، ويؤثر فيها، وأصبحت المجتمعات العربية تعيش في طوائف اجتماعية مختلفة، لكل منها ظروفها الاقتصادية والاجتماعية التي تتحكم فيها، وعم هذا النظام المجتمع بأكمله، وأصبح يشكل ظاهرة عامة في حياة المجتمعات العربية، ووثائق المحكمة الشرعية تؤكد لنا كيف أن كل فئة أصبحت تختار شيخها الذي تريده، وتعتبر حاكمها المباشر المسئول عن أفرادها، وعن رعاية أمور الطائفة، والممثل لها أمام أجهزة الإدارة[٤٨]، مما يجعل الباحث يشعر وكأن الأنظمة العثمانية غير قائمة، والواقع أن هذه الأنظمة اكتفت من جانبها بوظائف محددة، دون الاهتمام بالنواحي الاجتماعية، مما جعل العلاقات الاجتماعية العربية ـ العثمانية تتم في نطاق ضيق وبين فئات معينة.

جـ ـ الآثار الثقافية

لم يدخل الاهتمام بالخدمات التعليمية، ضمن وظائف الدولة، في النظم العثمانية إلا أن الدولة اعتبرت الخدمات التعليمية من الأمور الخارجة عن مسئوليتها؛ ولذا تركت الاهتمام بها للأفراد والجماعات والهيئات، وإذا كان لهذا الفهم سلبياته؛ فانه بالنسبة للمجتمعات العربية كان له إيجابياته، حيث أن المجتمعات العربية نتيجة لعدم تدخل الدولة في شئونها، احتفظت بلغتها،وبثقافتها المحلية، وتقاليدها، وغيرها من عناصر حضارتها العربية، ولم تتأثر هذه المجتمعات بالثقافة التركية ولم تقبل على تعلم اللغة التركية؛بل إن أبناء المجتمعات العربية كانوا يجهلونها «وانكمشت اللغة التركية على نفسها في مصر، وفي غيرها من الولايات الإسلامية؛ فلم تكن تستخدم إلا في دواوين الحكومة، وكانت قليلة العدد، ولا يتحدث بها إلا الأتراك العثمانيون فيما بينهم، وكانوا قلة بالنسبة لتعداد السكان، وكانت السلطات العثمانية تعمد إلى ترجمة الفرمانات الهامة والأوامر الحكومية، إلى اللغة العربية وتتلى في المساجد الكبرى، وفي الأسواق، والقياسر وغيرها من أماكن التجمعات الجماهيرية أو يطوف بها المشاعلية كرجال إعلام»[٤٩]، وبذلك فقدت العلاقات الثقافية وسيلتها الأصلية وهي اللغة.

كذلك أتاحت الأنظمة العثمانية للمؤسسات التعليمية العربية، مثل الأزهر، والزيتونة والقرويين،والمسجد الكبير بدمشق، والحرم القدسي، والحرمين المكي والمدني، ومدارس بغداد والبصرة والكوفة، أن تستمر في أداء رسالتها في الحياة الدينية والتعليمية،وعن هذا الطريق حافظت على الطابع العربي والإسلامي، للثقافة في الولايات العربية. ولم تتدخل الأنظمة العثمانية ولا أجهزتها في اختصاصات هذه المؤسسات التعليمية. كما أن السلطات العثمانية لم تحاول من جانبها، أن تنشئ معاهد أو مدارس أو مؤسسات تعليمية، ومن هنا فان المؤسسات العربية ظلت بمثابة مراكز اشعاع للحياة الثقافية في الولايات العربية، ودرست فيها مختلف العلوم العقلية والنقلية، وظلت الثقافة العربية قائمة دون أن تؤثر فيها النظم العثمانية[٥٠]، ولهذا فان العلاقات العربية العثمانية في إطار هذه النظم ظلت محدودة وفي نطاق ضيق.

تلك هي النظم الادارية العثمانية التي وضعت للولايات العربية، إيجابياتها وسلبياتها، وماهيتها وأهم وظائفها، ومدى تأثيرها على المجتمعات العربية، في مراحل قوتها وضعفها، مالها وما عليها. والبصمات التي تركتها على المجتمعات العربية، سياسياً واجتماعياً وثقافياً، والمدى الذي أثرت فيه على العلاقات العربية ـ العثمانية.



• الهوامش •

(١) بخصوص هذا الرأي أنظر:
- أنيس، محمد أحمد، الدولة العثمانية والشرق العربي، ص ص ١٠٢ - ١٠٣.
- حسين لبيب، تاريخ المسألة الشرقية، ص ٢٥ - ٢٧.
- عبد الرحيم عبد الرحمن، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ط٢ ص ص ١٣ - ١٤.

— Shaw, (S.J.) History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, Vol. I, pp. 83-85

(٢) الخولي، أحمد، الدولة الصفوية، تاريخها السياسي والاجتماعي، علاقاتها بالعثمانيين ص ٣ - ٨٠.
- أنيس، محمد أحمد، المصدر السابق، ص ١٠٥، حيث يذكر أن الشاه اسماعيل تطلع وإلى حوله من مناطق كمجالات لدعوته، وكان لا بد للعراق، أن يجذب أنظاره فهو مجال التوسع في الغرب، كما أن ظروف العراق السياسية، وما أحاط بها من اضطراب، كان مشجعاً للتوسع الصفوي».

(٣) نجح البرتغاليون في الاستيلاء على جزيرة سوقطرة، التي تتحكم في مدخل باب المندب عند مدخل البحر الأحمر في ١٥٠٧م، واتخذوها مركزاً لتحركاتهم، كما نجحوا في الاستيلاء على جزيرة البحر الأحمر في ١٥٠٧م، واتخذوها مركزاً لتحركاتهم، كما نجحوا في الاستيلاء على جزيرة هرمز عند مدخل الخليج العربي، أنظر: عبد الرحيم عبد الرحمن المصدر السابق، ص٢٠.

(٤) أباظة، فاروق عثمان، عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر ١٨٣٩ - ١٩١٨، ص٣٨.
- سالم، السيد مصطفى، الفتح العثماني لليمن، ص ٦٢ - ٦٣.

(٥) عبد الرحيم عبد الرحمن، المصدر السابق، ص ٤١.

(٦) — Shaw, (S.J.), Op. Cit., Vol. I, pp. 80-82.
— Kortepeter, Ottoman Imperialism During the Reformation, pp. 39-40.

- رافق، عبد الكريم، العرب والعثمانيون، ص ص ٥٦ - ٥٧.
- الخولي، أحمد، المصدر السابق، ص ص ٤١ - ٤٥.

(٧) ابن اياس، أحمد بن محمد، بدائع الزهور في وقائع الدهور، جـ٥، ص ٦٤ - ٧٠، ويذكر في ص ص ١٢٤ - ١٢٥ أن السلطان سليم أرسل إلى السلطان طومان باي قائلاً له وإني أخذت المملكة بالسيف بحكم الوفاة عن السلطان الغوري، فاحمل لي خراج مصر، في كل سنة، كما كان يحمل لخلفاء بغداد واحتفل حتى قال: أنا خليفة الله في أرضه. وأنا أولى منك بخدمة الحرمين الشريفين، ثم ذكر في أثناء المطالعة: وان أردت أن تنجو من سطوة بأسنا، فاضرب السكة في مصر باسمنا وكذلك الخطبة، وتكون نائباً عنا بمصر ولك من غزة إلى مصر، ولنا من الشام إلى الفرات، وان لم تدخل تحت طاعتنا، وإلا أدخل إلى مصر، وأقتل جميع من بها من الأتراك، حتى أشق بطون

الحوامل، وأكل الجنين الذي بها من الأتراك».

(٨) ابن اياس، محمد بن أحمد، المصدر السابق، جـ٥، ص ١٥٠ حيث يذكر في معرض حديثه عن دخول السلطان سليم القاهرة قوله «ولما شق القاهرة، كان قدامه الخليفة وقضاة القضاة وجماعة من المباشرين الذين كانوا بمصر».
ـ عبد الرحيم عبد الرحمن، المصدر السابق، ص ١٨.

(٩) النهرو إلي، قطب الدين، أخبار مكة المشرفة، جـ٣، ص ٢٨٤.
ـ أباظة، فاروق عثمان، المصدر السابق، ص ص ٣٧ ـ ٤٩.

(١٠) النهروالي، قطب الدين محمد بن أحمد، البرق اليماني في الفتح العثماني، ص ص ٣٢ ـ ٤٧٧.
ـ المداح، أميرة علي، العثمانيون والإمام القاسم بن محمد بن علي في اليمن ص ٤١ ـ ٢٠٨.
ـ سالم، السيد مصطفى، المصدر السابق، ص ص ٩٤ ـ ١٣١.
ـ صالحية، محمد عيسى، التدخل العثماني في اليمن، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، عدد (٢٤)، ص ص ٩٧ ـ ٩٨.

(١١) يحيى، جلال، المغرب الكبير جـ٣ ص ١٥.
ـ الجمل، شوقي عطاالله، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا ـ تونس الجزائر ـ المغرب)، ص ص ٧٧ ـ ٩١.
ـ العقاد، صلاح، المغرب العربي، دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)، ص ١٩.
استولى الأسبان في تلك الفترة على المواني التالية: المرسي الكبير في غرب الجزائر ١٥٠٥م، حجر باديس على ساحل المغرب الأقصى الشمالي ١٥٠٨م، وهران وبجاية ١٥٠٩م، وقد كان لسقوط وهران في يد الأسبان دوي عنيف، هز العلماء والشعراء الذين أخذوا يستثيرون المسلمين، للوقوف في وجه الأسبان، وقد عبر الشيخ أحمد بن القاضي عبدالله ابن أبي جلس، أحد علماء سلجماسة بقوله:

يا معشر الاسلام في كل موطن ... وفي كل شاد سالف ومعاصر
أناشدكم بالله ما عذر حكمكم ... لدى الله في وهران أمر الخنازر

(١٢) يحيى، جلال، المصدر السابق، ص ٢٣ ـ ٢٤.
ـ فارس، محمد خير، تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، ص ٣٧، حيث يذكر عن فشل حملة شاركان على الجزائر ١٥٤١م «كانت هذه الكارثة المريعة التي مني بها شاركان، ضربة خطيرة للنفوذ الأسباني، في غرب البحر المتوسط، ولا سيما في الجزائر، وكانت حملته آخر مشروع كبير ضد السواحل الجزائرية، أصبحت الجزائر بعدها في نظر أوروبة مدينة لا تقهر، وظل ذكراها لمدة طويلة يحول دون إقدام أية دولة أوروبية على محاولة من هذا النوع ضد الجزائر، وشعر الجزائريون كذلك بالمنعة».

(١٣) يحيى، جلال، المصدر السابق، ص ص ٥٠ ـ ٥١. ـ الجمل، شوقي عطاالله، المصدر السابق، ص ص ٩٥ ـ ١٠١ يذكر «أن سقوط تونس في يد العثمانيين بعد أن بسطوا نفوذهم على الجزائر، دفعهم للتفكير في بسط نفوذهم أيضاً على المغرب منتهزين الخلافات التي كانت بين أفراد أسرة السعديين، وكان المغرب يواجه أيضاً الأطماع

البرتغالية، ولكن الجيش المغربي، أوقع بالبرتغاليين هزيمة ساحقة في معركة وادي المخازن (١٥٧٨ م) وجاءت وفود الدول الإسلامية للمغرب لتهنئة ومنها وفد عثماني، لكن العثمانيين أرسلوا حملة ضد المغرب سنة ١٥٨٠ م، بحجة أن السلطان المنصور السعدي أساء استقبال الوفد العثماني، ولكن السلطان المغربي، أرسل وفداً مغربياً لاسترضاء السلطان العثماني»، ص‌ص ١٠٠ - ١٠١، ص‌ص ١٨٤ - ١٨٥.

(١٤) جب، هاملتون، و، بوون، هارولد: المجتمع الإسلامي والغرب جـ٢، الحكومة والإدارة في الولايات العربي، ترجمة، مصطفى، أحمد عبد الرحيم، ص٥.

(١٥) عبد الكريم، أحمد عزت: دراسات في تاريخ العرب الحديث، ص ١١٥.

(١٦) عبد الرحيم عبد الرحمن، المصدر السابق، ص ٣٩.

(١٧) العقاد، صلاح، المصدر السابق، ص ٢٥.

- الجمل - شوقي عطاالله، المصدر السابق، ص ٩٣.

(١٨) «قانون نامة مصر»، ترجمة، فؤاد أحمد: تحقيق واعداد وتقديم، عبد الرحيم عبد الرحمن حيث حرم القانون في المواد من (١ - ٧)، وهي المواد المتعلقة بأوجاقات الحامية على أفراد هذه الأوجاقات الاشتغال بالأعمال التجارية والصناعية، ولكن هؤلاء الأفراد لم يلتزموا بهذه التحريمات، ومارسوا هذه الأعمال بصورة واسعة، بعد انتهاء عصر سليمان وظل هذا حال أفراد الحامية حتى نهاية القرن الثامن عشر، ووثائق المحاكم الشرعية مليئة بالشواهد على هذه الظاهرة. أنظر النسخة المذكورة ص ٧ - ٢٤. المعدة للنشر. وانظر كذلك:

- أرشيف المحكمة الشرعية، سجلات اسقاط القرى، أرقام (١، ٢، ٣).

- عبدد الرحيم عبد الرحمن، الريف المصري في القرن الثامن عشر، ص‌ص ٥٤ - ٦٣.

(١٩) عبد اللطيف، ليلى: الإدارة في مصر في العصر العثماني، ص‌ص ٢٩٨ - ٣٠١.

(٢٠) أرشيف المحكمة الشرعية: سجلات الديوان العالي، سجل (٢)، مادة (٢١٧)، ص‌ص ١٦٥ - ١٦٦ - «قانون نامة مصر»، النسخة السابقة مادة (٤١)، ص٦٨.

- عبد الرحيم عبد الرحمن: القضاء في مصر العثمانية، ضمن بحوث في التاريخ الحديث ص‌ص ١٧١ - ١٨٧.

(٢١) أنيس، محمد أحمد، المصدر السابق، ص ١٤٢.

(٢٢) «قانون نامة مصر»، النسخة السابقة، مادة (٣٢)، ص ٦٠. وانظر كذلك:

- أرشيف المحكمة الشرعية: سجلات الديوان العالي، سجل رقم (٢)، ص ٧٠، سجل رقم (١)، مواد متفرقة..

- عبد الرحيم عبد الرحمن، الريف المصري .. مصدر سبق ذكره، ص ٤٩ - ٥٢.

(٢٣) «قانون نامة مصر»، النسخة السابقة، مادة (٣٢)، ص ٦٠.

- أرشيف المحكمة الشرعية: سجلات الديوان العالي رقم (١)، سجل (٢)، ص ٣٠٠، مادة ٤٧٣.

- أرشيف المحكمة الشرعية: سجلات اسقاط القرى رقم (٢)، (٣)، مواد متفرقة.

- عبد الرحيم عبد الرحمن، المصدر السابق، ص ٥٣.

- عبد اللطيف، ليلى: المصدر السابق، ص‌ص ١٣١ - ١٦٣.

(٢٤) «قانون نامة مصر»: النسخة السابقة، مادة (٢١)، ص٣٦.
(٢٥) عبد اللطيف، ليلى، المصدر السابق، ص ٢٩٩.
ـ عبد الغني، أحمد شلبي، أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات الملقب بالتاريخ العينيّ، تقديم وتحقيق وضبط وتصحيح: عبد الرحيم عبد الرحمن، ص١٢٨ ـ ١٥٢.
(٢٦) العقاد، صلاح المصدر السابق، ص ٢٩
ـ عبد الرحيم عبد الرحمن، تاريخ العرب .. مصدر سبق ذكره، ص ٢٣ ـ ٤٨.
(٢٧) جب، هاملتون، بوون، هارولد، المصدر السابق، جـ٢، ص٧. ولمزيد من التفصيلات عن ضعف سلطة الباشوات منذ الربع الأخير من القرن السادس عشر، وحتى نهاية القرن الثامن عشر أنظر المصادر التالية:
١ ـ عبد الغني، أحمد شلبي، المصدر السابق، تقديم وتحقيق، عبد الرحيم عبد الرحمن.
٢ ـ البكري، محمد بن أبي السرور، كشف الكربة في رفع الطلبة، تقديم وتحقيق، عبد الرحيم عبد الرحمن.
(٢٨) المجلة التاريخية المصرية، المجلد الثالث والعشرون ١٩٧٦م، ص‌ص ٢٩١ ـ ٣٨٤.
٣ ـ السعدي، محمد البرلسي، بلوغ الأرب برفع الطلب، تقديم وتحقيق، عبد الرحيم عبد الرحمن، المجلة التاريخية المصرية، المجلد الرابع والعشرون، ١٩٧٧م. ص‌ص ٢٦٧ ـ ٣٤٠.
(٢٩) جب، هاملتون، بوون، هارولد، المصدر السابق ١ جـ٢، ص‌ص ١٤ ـ ١٥.
ـ عبد الرحيم عبد الرحمن، تقديم كل من «كشف الكربة»، «بلوغ الأرب مصدران سبق ذكرهما، المجلة التاريخية المصرية، المجلدان الثالث والعشرون، والرابع والعشرون ١٩٧٦م، ١٩٧٧م.
(٣٠) عبد الرحيم عبد الرحمن، القضاء في مصر العثمانية، مصدر سبق ذكره. الريف المصري .. مصدر سبق ذكره ص‌ص ٣٧ ـ ٤٦.
ـ عبد اللطيف، ليلى: المصدر السابق، ص‌ص ٢٤٥ ـ ٢٩٣.
(٣١) عبد الرحيم عبد الرحمن: تاريخ العرب ... مصدر سبق ذكره، ص‌ص ٤٧ ـ ٤٨.
(٣٢) عبد الرحيم عبد الرحمن: الريف المصري ... مصدر سبق ذكره، ص ٦٣.
(٣٣) «قانون نامة مصر»، النسخة السابقة، مادة (٣١)، ص‌ص ٥٧ ـ ٥٩.
(٣٤) البكري، من بن أبي السرور، كشف الكربة، مصدر سبق ذكره.
ـ السعدي، محمد البرلسي، بلوغ الأرب، مصدر سبق ذكره.
ـ أرشيف المحكمة الشرعية، محكمة الباب العالي، سجل ٣١٣، مادة ٧٢٩.
ـ عبد الرحيم عبد الرحمن، المغاربة في مصر، ص‌ص ٣١ ـ ٤٦.
(٣٥) جومار، (أ)، العرب والعربان في مصر الوسطى، الترجمة الكاملة، وصف مصر، المجلد الثاني، ترجمة الشايب، زهير، ص ١٩٥ ـ ٢٤٣.
(٣٦) جب، هاملتون، وبوون، هارولد، المصدر السابق، جـ٢، ص‌ص ٩ ـ ١٠
(٣٧) عبد الرحيم عبد الرحمن، تقديم بلوغ الإرب، ص ٢٦٩.

- رافق، عبد الكريم ثورات العساكر، ص‌ص ١٥ ـ ٢٢.
- السعدي، محمد البرلسي، المصدر السابق.
- البكري، محمد ابن أبي السرور، المصدر السابق.

(٣٨) عبد الرحيم عبد الرحمن، تاريخ العرب .. مصدر سبق ذكره، ص‌ص ١٣٧ ـ ١٦٣.

(٣٩) جب، هاملتون، وبون، هارولد، المصدر السابق، جـ٢، ص ١٤ ـ ١٥.

(٤٠) عبد الرحيم عبد الرحمن، تقديم كشف الكربة، ص ٢٩٣، الريف المصري، ص‌ص ١٠٠ ـ ١٢٣ ـ رافق، عبد الكريم، ثورات العساكر، ص ٣ ـ ٤.

(٤١) البكري، محمد بن أبي ابسرور، كشف الكربة، ص‌ص ٣١٠ ـ ٣١١.

(٤٢) عبد الرحيم عبد الرحمن، تقديم كشف الكربة ص‌ص ٢٩١ ـ ٣٠٠، وتقديم، بلوغ الإرب ص‌ص ٢٦٧ ـ ٢٧٨.

(٤٣) عبد الرحيم عبد الرحمن، تاريخ العرب، مصدر سبق ذكره، ص‌ص ١٣٧ ـ ١٦٣.

(٤٤) الشناوي، عبد العزيز محمد، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، جـ١، ص ٣٥٣.

(٤٥) نفسه، جـ١، ص ٣٥٣.

(٤٦) ابن إياس، محمد بن أحمد، المصدر السابق، جـ٥، ص ١٨٧.
- الشناوي، عبد العزيز محمد، المصدر السابق، جـ١، ص ٣٢٥.

(٤٧) دار المخطوطات العمومية: محكمة الاسكندرية، سجل (٩)، ص ١٣٧ مادة ٤٣٦، ومواد أخرى متفرقة.
دار المخطوطات العمومية: محكمة المنصورة، سجلات (١ ـ ٢٢)، مواد متفرقة.

(٤٩) الشناوي، عبد العزيز محمد، المصدر السابق، جـ١، ص ٣٢٦.

(٥٠) لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع أنظر:
- عبد الرحيم عبد الرحمن، المغاربة في مصر .. مصدر سبق ذكره، ص‌ص ٩٧ ـ ١١٠.
- عبد الرحيم عبد الرحمن، الاتصال الثقافي بين الزيتونة والأزهر، وأثره على الحياة الثقافية في مصر وتونس .. بحث منشور في المجلة التاريخية المغربية العدد (٢٣ ـ ٢٤)، نوفمبر ١٩٨١م، ص‌ص ٢٠٥ ـ ٢١٣.
- الشناوي، عبد العزيز محمد، دور الأزهر في الحفاظ على الطابع العربي لمصر، أبان الحكم العثماني وبحث منشور، ضمن أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة (مارس ـ أبريل ١٩٦٩م)، جـ٢، ص‌ص ٦٦٥ ـ ٧٢٥، القاهرة، مطبعة دار الكتب ١٩٧١م.





أولاً : المصادر العربية (وثائق غير منشورة):

• **وثائق المحاكم الشرعية المصرية:** والديوان العالي وهي محفوظة بأرشيفي الشهر العقاري المصري بالقاهرة، ودار المحفوظات العمومية بالقاهرة. وأهم السجلات التي اعتمد عليها في البحث والمحفوظة بأرشيف الشهر العقاري هي :

١ ـ سجلات الديوان العالي.
٢ ـ سجلات اسقاط القرى.
٣ ـ سجلات محكمة الباب العالي.

أما السجلات المحفوظة بدار المحفوظات فهي :
١ ـ بعض سجلات محكمة الاسكندرية الشرعية.
٢ ـ بعض سجلات محكمة المنصورة الشرعية.

• **المصادر العربية :**

١ ـ **اباظة**، فاروق عثمان: عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر ١٨٣٩ ـ ١٩١٨ م القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦.
٢ ـ **ابن اياس**، محمد بن أحمد: بدائع الزهور في وقائع الدهور، جـ٥ طـ٢، تحقيق محمد مصطفى، القاهرة ١٣٨٠ هـ/١٩٦١ م.
٣ ـ **أنيس، محمد أحمد**: الدولة العثمانية والشرق العربي (١٥١٤ ـ ١٩١٤ م) القاهرة مكتبة الأنجلو المصرية، د.ت.
٤ ـ **البكري**، محمد بن أبي السرور: «كشف الكربة في رفع الطلبة» تقديم وتعريف وتحقيق عبد الرحيم

عبد الرحمن، القاهرة، المجلة التاريخية المصرية، المجلد الثالث والعشرون، ١٩٧٦م، (ص ص ٢٩١ - ٣٨٤).
٥ - الجمل، شوقي عطاالله: المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا - تونس - الجزائر - المغرب)، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٧٧م.
٦ - جب، هاملتون، و، بوون، هارولد: المجتمع الإسلامي والغرب، جـ٢، ترجمة مصطفى أحمد عبد الرحيم، مراجعة عبد الكريم، أحمد عزت، القاهرة، دار المعارف ١٩٧١م.
٧ - حسين لبيب، تاريخ المسألة الشرقية، القاهرة د.ت.
٨ - الخولي، أحمد: الدولة الصفوية، تاريخها السياسي والاجتماعي، علاقاتها بالعثمانيين، القاهرة ١٩٨١م.
٩ - رافق، عبد الكريم: العرب والعثمانيون ١٥١٦ - ١٩١٦م، دمشق ١٩٧٦م.
١٠ - رافق، عبد الكريم: ثورات العساكر في القاهرة في الربع الأخير من القرن السادس عشر، والعقد الأول من القرن السابع عشر ومغزاها، دمشق، د.ت.
١١ - سالم، السيد مصطفى: الفتح العثماني الأول لليمن ١٥٣٨ - ١٦٣٥، ط٢، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٤م.
١٢ - السعدي، محمد البرلسي: «بلوغ الأرب برفع الطلب» تقديم وتعريف وتحقيق، عبد الرحيم عبد الرحمن، القاهرة، المجلة التاريخية المصرية، المجلد الرابع والعشرون ١٩٧٧م، (ص ص ٢٦٧ - ٣٤٠).
١٣ - الشناوي، عبد العزيز محمد: الدولة العثمانية، دولة إسلامية مفترى عليها الجزء الأول، القاهرة، مكتبة الأنجلو ١٩٨٠م.
- الشناوي، عبد العزيز محمد: دور الأزهر في الحفاظ على الطابع العربي لمصر إبان الحكم العثماني» بحث منشور ضمن أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة (مارس - ابريل ١٩٦٩م)، جـ٢، (ص ص ٦٦٥، ٧٢٥)، القاهرة مطبعة دار الكتب ١٩٧١م.
١٤ - صالحية، محمد عيسى: «التدخل العثماني في اليمن» بحث منشور في «مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية»، العدد (٣٤)، ص ص ٩١ - ١٢٥.
١٥ - عبد الرحيم عبد الرحمن: الريف المصري في القرن الثامن عشر، القاهرة، مطبعة جامعة عين شمس، ١٩٧٤م.

القضاء في مصر العثمانية (١٥١٧ ـ ١٧٩٨)، بحث منشور ضمن كتاب «بحوث في التاريخ الحديث» مهداة إلى الأستاذ الدكتور، أحمد عزت عبد الكريم، القاهرة، مطبعة جامعة عين شمس، ١٩٧٦م.

«الاتصال الثقافي بين الزيتونة والأزهر، وأثره على الحياة الثقافية في مصر وتونس» بحث منشور في المجلة التاريخية المغربية العدد (٢٣ ـ ٢٤) نوفمبر ١٩٨١م.

«المغاربة في مصر في العصر العثماني (١٥١٧ ـ ١٧٩٨) دراسة في تأثير الجالية المغربية، من خلال وثائق المحاكم الشرعية المصرية منشورات المجلة التاريخية المغربية، وديوان المطبوعات الجامعية بالجزائر، تونس، ١٩٨٢م.

«تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ط٣، الدوحة، دار المتنبي للنشر والتوزيع، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

١٦ ـ **عبد الغني**، أحمد شلبي: «أوضح الاشارات، فيمن تولى مصر القاهرة، من الوزراء والباشات، الملقب بالتاريخ العيني، تقديم وتحقيق وضبط وتصحيح عبد الرحيم عبد الرحمن، القاهرة، مكتبة الخانجي ١٩٧٨م.

١٧ ـ **عبد الكريم**، أحمد عزت: دراسات في تاريخ العرب الحديث، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٧١م.

١٨ ـ **عبد اللطيف، ليلى**: الإدارة في مصر في العصر العثماني، القاهرة مطبعة جامعة عين شمس، ١٩٧٨م.

١٩ ـ **العقاد، صلاح**: المغرب العربي، دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة (الجزائر ـ تونس، المغرب الأقصى)، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٠م.

٢٠ ـ **فارس، محمد خير**: تاريخ الجزائر الحديث، من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي ط٢، بيروت، مكتبة دار الشروق، ١٩٧٩م.

٢١ ـ **قانون نامة مصر**: ترجمة، فؤاد أحمد، تقديم وتحقيق: عبد الرحيم عبد الرحمن نسخة معدة للنشر، مكتوبة على الآلة الكاتبة.

٢٢ ـ **المداح: أميرة علي**: العثمانيون والأمام القاسم بن محمد بن علي في اليمن ١٠٠٦هـ/ ١٠٢٩هـ ـ ١٥٩٨ ـ ١٦٢٠م. جدة، المملكة العربية السعودية، تهامة، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٢٣ ـ **النهروالي، قطب الدين محمد بن أحمد**: البرق اليماني في الفتح العثماني (تاريخ اليمن في القرن العاشر

الهجري، مع توسع في أخبار غزوات الجراكسة والعثمانيين لذلك القطر)، أشرف على طبعه، الجاسر، حمد الرياض منشورات دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، ١٣٨٧ هـ/ ١٩٦٧ م.
وأخبار مكة المشرفة، كتاب الاعلام باعلام بيت الله الحرام، جـ٣، بيروت، مكتبة خياط ١٩٦٤ م).
٢٤ - يحيى، جلال: المغرب الكبير، العصور الحديث وهجوم الاستعمار، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر ١٩٦٦ م.

ثانياً: المصــادر الافرنجية

— **Kortepeter,** (C. Max), the Ottoman Imperialism during the Reformation.
— **Shaw,** (Standford J.), History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, 2 Vols, Volume I Empire of the Gazis, the Rise and Decline of the Ottoman Empire 1280-1808. Cambridge University Press, 1976.

• الناس أحرار في مشاكلهم ومشاربهم ومرازقهم ونزههم ، ومن اعتدى عليه فليراجعني لأنصفه ، ولو جاءني أي إنسان وقال : إن ولدك فيصلا أخذ مالي واعتدى علي : فإن رآني أنصفته منه علم أني أقول وأصدق في القول ، وإن رآني أهملته وساعدت ولدي على ظلمه فعند ذلك يكون له الحق علي ..

«عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود»